

الثلاثاء، ١٩ يوليو ٢٠٢٢

على خلفية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لتعزيز الأمن الغذائي والمرونة المالية والإنتاجية ... د.رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي تُعلن موافقة مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي على تمويل تنموي لمصر بقيمة 271 مليون دولار



• المشاط: التمويل التنموي يعزز الجهود الوطنية لدعم الإنتاجية الزراعية والاستدامة ومواجهة مخاطر الأمن الغذائي وتعزيز المرونة المالية والشفافية

بعد المفاوضات التي قامت بها وزارة التعاون الدولي على مدار الفترة الماضية، على خلفية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة وجهودها لمواجهة تداعيات الأزمة الحالية، أقر مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي، بالإجماع، تمويل تنموي لمصر بقيمة 271 مليون دولار، وذلك في إطار آلية التمويل السريع لمواجهة تداعيات أزمة الغذاء العالمية، والتي يقوم البنك بموجبها بتقديم تمويل سريع وميسر لكافة الدول الأفريقية لتنفيذ البرامج المالية والاجتماعية اللازمة لمواجهة الآثار الناتجة عن الأزمة.

وقالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إن التمويل التنموي الذي أقره بنك التنمية الأفريقي لمصر، لدعم الموازنة، يأتي في إطار جهود الحكومة لتعزيز جهود مكافحة التحديات التي تواجه التنمية في الفترة الحالية، نتيجة التطورات العالمية، وما يتعلق بها من تأثير على الأمن الغذائي، لافتة إلى أن مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي أشاد في اجتماع بشأن التمويل الذي سيتم توفيره لمصر، بجهود الحكومة في تحقيق الأمن الغذائي استنادًا إلى المكاسب والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها القيادة السياسية منذ عام 2016، والتي عززت صلابته ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات الخارجية.

وأوضحت "المشاط"، أن التمويل التنموي الميسر الموجه لدعم الموازنة يأتي على خلفية الإصلاحات التي تنفذها الدولة في محاور رئيسية وهي دعم الإنتاجية الزراعية والاستدامة، ومواجهة مخاطر الأمن الغذائي، وتعزيز مرونة وصمود القطاع الخاص، وتعزيز المرونة المالية والشفافية، لافتة إلى أن وزارة التعاون الدولي قامت نيابة عن الحكومة وبالتنسيق مع الأطراف الوطنية بالتفاوض مع بنك التنمية الأفريقي والعديد من شركاء التنمية على مدار الفترة الماضية، في إطار تعزيز التعاون متعدد الأطراف لمواجهة تداعيات الأزمة الحالية ودعم قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات الخارجية.

كما يهدف التمويل إلى دعم خطة الحكومة في التوسع في أنظمة الري الحديث من خلال إتاحة التمويل للمزارعين للاستخدام الري الحديث، حيث تقرر البدء بمشروع رائد في كل من محافظتي القليوبية وبنى سويف لزراعة ٤٣٣ ألف فدان بأنظمة الري الحديث خلال ٤ سنوات.

وأضافت وزيرة التعاون الدولي، أن التمويل التنموي الميسر تصل فترة سداه إلى نحو 20 عامًا، بالإضافة إلى 5 سنوات فترة سماح، وهو ما يعكس أهمية هذه التمويلات التنموية الميسرة في دعم جهود التنمية في البلدان المختلفة، ويؤكد على العلاقة الاستراتيجية بين مصر وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

جدير بالذكر أن مجموعة البنك الدولي أقرت الشهر الماضي تمويلًا تنمويًا بقيمة 500 مليون دولار لتعزيز جهود الأمن الغذائي في مصر ومواجهة تداعيات جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا.

وكانت وزارة التعاون الدولي، قد أطلقت المشاورات الوطنية مع بنك التنمية الأفريقي لإعداد استراتيجية التعاون القطرية الجديدة للفترة من 2022/2026، بمشاركة مُمثلي أكثر من 17 وزارة وجهة

حكومية من بينهم وزارات الإسكان والنقل والتنمية المحلية والزراعة والموارد المائية والري والتخطيط والسياحة والاتصالات والتعليم العالي والهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وتتجاوز محفظة التعاون الإنمائي مع بنك التنمية الأفريقي 6.7 مليار دولار، تم من خلالها تمويل أكثر من 107 مشروعات تنموية في مختلف القطاعات، منها 1.1 مليار دولار تم توجيهها لتمويل مشروعات للقطاع الخاص.